

ما كتب في الجبل قد كتب

ادمون صعب (النهار ١٠/٨/٢٠٠١)

"ان التناقضات الدينية والثقافية والتاريخية والسلوكية تكاد تجعل من لبنان بلداً غير ممكن. واذ به، رغم الحروب، وربما بواسطتها، يفرض نفسه على ابنائه وعلى الآخرين، ضرورة تاريخية، هي ضرورة قَدْرِهِ (...). لقد كان على لبنان ان يتقَسَّم او يوزَع حصصاً على الطامعين به، واذ به يصمد في وحدته، وتولد هذه الوحدة من جديد، وإن في حياء وبطء. ان تاريخاً ابتدأت صعوبة الوجود لديه من المطلق، وانتهت بالسلوك اليومي، لهو موضوع امام اكبر تحديات التاريخ وبالتالي مدعو الى دور فريد. انطوان حميد موراني مطران ابرشية دمشق للموارنة

هل سقطت حكومة الرئيس رفيق الحريري امس؟

وحتام يستمر رئيس الوزراء الذي قاوم ثلاثة ارباع السنة وبعناد سياسة دفعه الى الاستقالة - حتام يستمر في تصريف الاعمال، بينما سواه يحكم البلاد ويدير الدولة، ولكن ليس من السرايا الكبرى ولا من مجلس الوزراء؟

فالبيان الذي اذيع ليل امس، اثر الجلسة الماراتونية لمجلس الوزراء، لم "ينصف" الجيش الذي كان في قاعة المجلس مُتَهَمًا رئيسياً بـ"مخالفة القانون" و"الخروج على الدستور"، و"تجاوز الاصول" في اعمال الدهم والاعتقال الخ... من مأخذ سُجِّلَت على الجيش من جهات وفئات مختلفة ضنينة على الجيش وغيورة عليه، حيال بقية الجيوش، ولا ترى له دوراً غير الدفاع عن الوطن وليس قمع المواطن والحد من حريته اياً تكن الاعذار. فهذا الجيش هو جيشنا، ولن تتغير نظرتنا اليه ولا احترامنا له، وسيبقى حاضن السيادة والاستقلال، وحامي القرار الحر.

كذلك، فإن بيان مجلس الوزراء لم "يعالج الغلط" الذي تحدث عنه وزير الاعلام اثر تلاوته البيان، بل هو اساء الى المجلس الذي شرشحه عجزه عن تطبيق القوانين بشهادة رئيس الوزراء الاحد الماضي على التلفزيون في موضوع التتصت، ثم بشهادة وزير الاعلام امس في موضوع الاذاعات غير الشرعية والتي يعجز هو عن توقيفها. وهذا، في الواقع، غيظ من فيض.

وربما كان الاشد ايلاماً واساءة الى مجلس الوزراء الذي تتمثل فيه السلطة الاجرائية، "تأكيد دوره في تنفيذ القوانين" من جهة، والطلب الى "الاجهزة تطبيق القانون على الجميع..." وليس التزام القانون وتطبيقه بدقة وأمانة، وعدم تجاوزه وتجاوز وجود مجلس الوزراء كسلطة فوقه، ولا مرجع له سواها. وهل من تبرئة للأجهزة من كل ما ألصق بها - عن حق او عن باطل - اكثر من مناشدتها تطبيق القانون على الجميع، على قاعدة ٦ و ٦ مكرر؟ ان الحكومة التي مهّد الرئيس الحريري لسقوطها الاحد الماضي، قد اسقطها الرأي العام، وسحب ثقته منها، وعبثاً يحاولون تعويمها ببيان مسيء الى كل عضو فيها، وخصوصاً الى الذين منهم اعترفوا في الجلسة بأنهم كانوا آخر من يعلم بما كان يجري من عمليات دهم واعتقالات طالت قياديين وناشطين في تنظيمين معارضين للحكومة والنظام. هذا ما تقوله الديموقراطية، اذا كان في لبنان من يعتقد ان النظام فيه لا يزال ديموقراطياً! قرار واحد كان يمكن انقاذ الحكومة، هو احالة جميع المسؤولين عن تجاوز القانون والحكومة في قضية التوقيفات، على التحقيقين الاداري والقضائي، وتوجيه كتاب رسمي الى السلطات السورية، في حال وجود اوامر مشتركة كان مسؤولون سوريون طرفاً فيها. على الا يتم التفاوضي ايضاً عن اي اوامر قد تكون صدرت عن مراجع متصلة برئاسة الجمهورية، وذلك وفاء من الرئيس لحدود لقسمه انه سيحترم المؤسسات ويضع نفسه تحت القانون.

وهذه لعمرى تدابير تليق بلبنان وبشعبه ومؤسسته، وتعزز الثقة بالحكم والحكومة، وتعطي الخارج صورة عن لبنان، حازم، وعاقل، وحكيم، الدور الاساسي فيه للمؤسسات التي هي المرجع، وليس الاشخاص، ضمن حكم القانون الذي يسهر مجلس الوزراء على تنفيذه. ...على ان يستمر التحقيق مع الموقوفين، بعد نقلهم من وزارة الدفاع، واحترام حقوقهم التي كفلها لهم الدستور وشرعة حقوق الانسان، وعدم استعمال العنف معهم، والسماح لموكليهم بمقابلتهم، واطلاق غير الملاحقين منهم، وعدم اعتبار الشبهة او الظن بديلاً من الحكم القضائي. والى الذين لم يستيقظوا بعد من الصدمة التي اثارها اعمال الدهم والاعتقالات، وكذلك الى الذين صمتوا من السياسيين ورجال الدين - في المقاومة وسواها - صمت القبور، بعدما انتزعت من افواههم حتى اللسنة الخشبية - الى هؤلاء نقول ان الذين اعتقلوا واهينوا، بشتى الوسائل، قد افتدوا الصامتين والذين خرسوا فجأة وتواروا عن الانظار. ذلك بأن "عصا الطاعة" ستستمر في الضرب، في كل الاتجاهات، ولكن في مواقيت مختلفة. واذا كان لهذه الاحداث السلبية من ايجابيات - وما اكثرها - فهي انها وعّت اللبنانيين على واقعهم، وفتحت عيونهم على ما يمكن ان ينتظرهم، بحيث لم يبق لبناني واحد، لا في لبنان ولا في الشتات، الا واخذ موقفاً. وهو موقف عظيم الاهمية هذه المرة، لانه ليس موقفاً فنوياً، ولا طائفيّاً، ولا مذهبيّاً، بل هو موقف وطني استوحاه من الروح التي لفت الجبل اللبناني مع صعود البطريك الماروني الى الشوف وجزين، واحيت املاً في حياة مشتركة كرسه البطريك الماروني والزعيم الوطني النائب وليد جنبلاط.

وهذا التحول الكبير في مجرى الحياة السياسية في لبنان، قد خطف ادواراً وانشأ احكاماً جديدة... وانتج متضررين كثيرين. ذلك بأن وحدة الجبل استمرت منيعة وصامدة حتى صعد اليها مسلحون من "القوات اللبنانية" بمواكبة اسرائيلية اثر الاجتياح في حزيران ١٩٨٢، فعاثوا بالارض فساداً، وساؤوا، ونكلوا، ونهبوا وقتلوا. ولقد صعد البطريك الماروني الى الجبل - وإن متأخراً ١٠ سنين باع خلالها المسيحيون الكثير من اراضيهم بأساً من امكان العودة - صعد على خطى سيده ليلقي مثل العظة التي أطلقها يسوع في الجبل وايقظت في نفس كمال جنبلاط - وهو على مقاعد الدراسة في عينطورة - ثورة العدالة والدفاع عن المظلومين والفقراء والمعدمين. وقد حمل صفير الى وليد جنبلاط وبني معروف اعتذاراً عن الاخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها مسلحو "القوات اللبنانية" برعاية اسرائيلية في حق دروز الجبل، قائلاً "ان الحق على من كان السبب"، اي الاسرائيليين. كذلك الغفران عما تعرض له المسيحيون بدورهم من اساءات وظلم، وما سقط لهم من ضحايا بريئة. ورد عليه الوليد بخطاب انهى فيه الحروب، ودعا الى تجديد التعايش، وفتح صفحة جديدة. وهذان الموقفان في ذاتيهما كانا كافيين لاطلاق موجة من الدهم والاعتقال والتخوين والتأمر في حق "حلفاء" جنبلاط الجدد أي "القوات اللبنانية" التي بطش مسلحوها بكثيرين من ابناء عشيرته، والعونيين الذين لم توفر مدافعهم القرى والساكن الدرزية. وبدا كأن ثمة من يقول للزعيم الدرزي: "أهؤلاء هم حلفاؤكم الجدد؟ وهم اخصام سوريا واعدائها، فشو بدك تهدي تهدي؟. ثم من انت - في الدرروز والموقع السياسي - حتى تعطي البطريك الماروني مثل التزام انتهاء الحروب؟ فمثل هذا الالتزام تعلنه الدولة بلسان رئيسها وليس أميراً من امراء الحرب واحد زعماء ميليشياتها. وفي هذا الاطار من يستطيع غداً ضبط "القوات" والعونيين؟" ...وكان الرد القمعي بحجم الحدث التاريخي، ولم تكن سوريا غائبة عنه، وقد أوحى ذلك وأكدته من الكرجة التي كرجها وزير الاعلام غازي العريضي في شأن التصدي لمن يتعرض لسوريا، أو يسيء اليها في لبنان...

وخصوصاً ان "الكمين" الذي نصبه للبطريك الوزير طلال ارسلان في خلداه يوم صعوده الى الجبل، واستفزه فيه بتأكيد ولائه لسوريا، استدعى من البطريك رداً يؤكد تمسك لبنان بسيادته واستقلاله وقراره الحر، واقامة افضل العلاقات مع سوريا. ولقد كان واضحاً وجود متضرر او متدمر رئيسي من جولة البطريك مار نصرالله بطرس صفير في الجبل

الشوفي، هو دمشق. وكذلك منتصر اساسي هو النائب وليد جنبلاط، على اساس ان البطريرك لا يطالب شيئاً لنفسه، وكل ما يريده هو ضمان وجود شعبه في الجبل، وقيام تضامن وتعاون وعيش وطني مشترك بين المسيحيين والمسلمين كافة بمن فيهم الدروز. ولئن اختارت قيادة الجيش اطار "استغلال عناصر داخلية مناخ الحرية والاستقرار للقيام باعمال شغب واثارة النعرات والتطاول على المقامات انطلاقاً من عوامل غرائزية وأحقاد لا علاقة لها بالسياسة والوعي الوطني" من اجل تبرير حملة الدهم والاعتقالات وطرح فكرة "المؤامرة التقسيمية" مجدداً، الا ان الواضح كان تأديب الشباب والشابات الذين تعرضوا لسوريا ولرئيس الجمهورية مباشرة باصواتهم وشعاراتهم ولافتاتهم، فضلاً عن توجيه رسالة تحذير الى النائب وليد جنبلاط بالابتعاد وعدم الدفاع عنهم وعن الحريات، لأن المعركة ليست "معركة حريات"، بل حفلة "تكسير" رؤوس وقفل مكاتب وانهاء ادوار.

وثمة من يجزم بأن هذه الحركة لم تكن لتتطلق لو لم تحصل على الضوء الاخضر من رئيس الجمهورية الذي احرقته الحركة ما تبقى من خطاب القسم الذي وعد غير مرة بقرب تطبيقه، وقد تأخر كثيراً حتى لم يبق منه شيء. ...ولأن جحا لا يستطيع التمرجل الا على خالته، فقد أوكل مجلس الوزراء الى وزير الاعلام ترويض الحصان الحر الوحيد التي لا يزال خارج اسطبل الدولة. ونعني به محطة "أم. تي. في" التلفزيونية الذي كان لها دور رئيسي في فضح ما كان يجري في الخفاء والقيام بحملة تعبئة سياسية ضد القمع والتعرض لحرية الرأي ولسائر الحريات السياسية، مما ازعج المختبئين خلف المؤسسات والضاربين بسيف "السلطان". ...ويبقى الوضع الاقتصادي والمالي الذي جرى الصعود الى الجبل من اجل المساعدة في انفاذه من طريق تعزيز الثقة بين اللبنانيين، وارسال اشارات الى الخارج بأن اللبنانيين قد تصالحوا، ووضعوا الحرب وراءهم، قرروا الاستقرار والثبات على الموقف بالتوافق السياسي لا بالتخويف والارهاب والتهديد بالقبضة الحديدية. ان اكثر ما يؤسف له، بعدما شاهدنا ما حل بالبلد بالأمس، وكيف كان اللبنانيون مرتبكين يبحثون عن امكانات لـ"تهريب" ابنائهم الى الخارج ان اكثر ما يؤسف له هو ان الذين خافوا ان تفسد عملية للمقاومة في شعبا موسم الصيف، لم تخيبهم شعبا الامنية التي القت بلبنان أرضاً. الا ان ما كتب في الشوف والجبل قد كتب، ولو اجريت هذا الاسبوع انتخابات نظيفة ونزيهة لكان الشعب انتقم لنفسه ولعزته وكرامته، وارسل افراد الطاقم الحاكم برمتهم الى منازلهم، بمن فيهم عبقرى آخر زمان وزير الداخلية، مخيب الآمال بدون منازع.